

Neoliberalism وليبرالية

تصاعد الجريمة المنظمة
والعنف داخل الخط الأخضر
في سياق تشابك النيوليبرالية
والاستعمار الاستيطاني

محمد قعدان

كانون الأول 2020

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية



تصاعد الجريمة المنظمة والعنف داخل الخط الأخضر في سياق تشابك النيوليبرالية والاستعمار الاستيطانيّ

محمد قعدان

كاتب مقالات والبحث القصير في عدّة مراكز دراسات وصحف ومنصّات إلكترونيّة. أسهم في تأسيس "منتدى إدوارد سعيد" في جامعة تل أبيب للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والفنون.

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

تدقيق: حنا نور الحاج

مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

تصميم: أمل شوفاني

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

تمهيد

رافقت صعودَ السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في دولة استعمارية استيطانية (إسرائيل)، منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، تغييراتٌ في الأنماط الاجتماعية والأنماط الإنتاجية في الدولة. والتغييرات في الشكل البنيوي كانت عبارة عن تحرر الدولة من الاقتصاد وبناء نمط تراكم رأسمالي جديد.

يرمي المشروع السياسي النيوليبرالي الإسرائيلي إلى وضع الدولة في بُنيها الاقتصادية في السياق العالمي، وانخراطها فيه، وإلى إعادة تشكيل وظيفتها ودورها ومهمتها على غرار المشروع السياسي النيوليبرالي في بريطانيا والولايات المتحدة على نحوٍ أساسي. يتمثل هذا التشكيل في تحديد إطار إداري وبيروقراطي يوائم مبادئ وسياسات النيوليبرالية: حرية الفرد؛ الملكية الخاصة؛ الأسواق الحرة والتجارة الحرة العالمية؛ تقليص تدخل الدولة فيها.

في المقابل، هذه الإجراءات والتحوّلات الحادة لم تكن ذات أثر حادّ في بنية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين التاريخية، وممارساته العنصرية بالتشابه مع سياسة الطرد والتهجير وسلب الأراضي، ولم تُطل سياسة الملكية الخاصة في دولة الاستعمار الاستيطاني جميع المرافق والأجسام البنيوية (لنأخذ مثالاً على ذلك جسم "الكيرن كيمت" الذي يعبر عن ملكية الأراضي للجماعة الاستيطانية الصهيونية).

لذا، سيرتكز الإطار النظري في هذه الدراسة على التشابه بين الاستعمار الاستيطاني والمشروع النيوليبرالي في هذه الدولة، دونما تحييد للعلاقات التي نتجت عن هذا التشابه، بل مع رصد ورؤية الممارسات السياسية والاقتصادية التي حدّدت من جهة سمات الفقر البنيوي لدى العرب الفلسطينيين داخل الدولة من جهة، ومن جهة أخرى حقّزت أنماطاً جديدة للكسب والعيش: الإجرام المنظم وتشابكه مع العائلة وأجهزة الشرطة وتطورها في سياق نمط التراكم النيوليبرالي؛ وبالتالي تحفيز منطق المحو والسلب من خلال بناء مراكز الشرطة؛ وزيادة وسائل المراقبة؛ وانتشار الأسلحة.

سيحمل تشكّل الإجرام المنظم في المجتمع الفلسطيني العربي في دولة عنصرية /إثنية هيمنة على المجتمع وإنتاجه وتعليمه. والسؤال الذي أطرحه في هذه الدراسة: كيف تشكّلت مجموعات أو منظمات الإجرام العربية عبر الأنماط الاجتماعية والأنماط الإنتاجية التي خلقتها السياسات النيوليبرالية في إسرائيل؟

سأحاول الإجابة عن السؤال عبر تتبع العلاقات أو السياسات النيوليبرالية التي تحفّز العنف والتفكك ومحو المجموعة الأصلية. بالتالي، سنتمكّن من فهم الإجرام المنظم في المجتمع العربي الفلسطيني الراهن ووظيفته، من خلال نظرية تمكّنتنا من الكشف أنّ الإجرام المنظم مرتبط بالسياسات البنيوية لدى الدولة الاستعمارية الصهيونية، وبنمط التراكم النيوليبرالي.

صياغة المقولات الأساسية للدراسة:

العنف	نمط التراكم النيوليبرالي	الاستعمار الاستيطاني في فلسطين
العنف المنزلي والجريمة على مستويات مصغرة.	التراكم من خلال السلب.	المحو على عدة صعد: سياسية؛ اقتصادية؛ فيزيائية.
نشوء منظمات إجرامية، وتغلغل الأسلحة في الأوساط العربية الفلسطينية، وتهديدات تبلغ حد القتل؛ وذلك بموازة عنف الدولة: الشرطة والأجهزة الأمنية.	إفقار الفلسطينيين، وتفكيك جميع مرافق التكافل الاجتماعي-الرسمية وغير الرسمية، وتشكيل مؤسسات تعليمية غير ملائمة لسوق العمل.	إعدامات ميدانية للفلسطينيين، وهدم بيوت، ومصادرة أراضٍ بغيّة الاستيطان، وضغط أو تكثيف فائض الأصلايين في حيز جغرافي ضيق.
الجريمة المنظمة أداة في يد الاستعمار الاستيطاني لإنتاج فائض القيمة، وتمدها الدولة بالأسلحة والأدوات الضرورية، وهي ذريعة لإنشاء مراكز شرطة أكثر، وكاميرات أكثر، وتنفيذ المنظمات المهام اللازمة.	إنتاج مجموعة سكانية فائضة (هي الفلسطينية).	إنتاج فائض القيمة من خلال السلب والمحو والقتل والقمع.

النيوليبرالية والاستعمار الاستيطاني: السجال النظري

"تجادل هذه المقدمة أنّ التاريخ المستمرّ للاستعمار الاستيطاني يشكّل حقلاً معرفياً لفهم الاحتلال العسكري وممارسات وبنية الدولة النيوليبرالية التي نشأت لتنظيم وتعزيز نظام جديد للتراكم" (Lloyd & Wolfe, 2016).

"تستنتج الرأسمالية من ذلك أنّ الاستيلاء العنيف على أهمّ وسائل الإنتاج من البلدان المستعمرة هو مسألة مصيرية بالنسبة إليها. ونظرًا إلى أنّ البنى الاجتماعية البدائية للسكان الأصليين هي الحائط الدفاعي الأقوى للمجتمع، فضلًا عن أنها أساس وجودها الماديّ أيضًا، يأتي أسلوبًا تمهيدياً لرأس المال التدميري والقضاء المنظم على البنى الاجتماعية غير الرأسمالية، التي تقف في طريق انتشاره. هنا لم يعد للأمر علاقة بالتراكم الأوّلي، فالعملية مستمرة إلى يومنا هذا" (لوكسمبورج، 1913/2019، 41).

سأحاول في هذا المبحث تحديد العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني وتشكيلات وممارسات سياسية واجتماعية واقتصادية، إزاء النظام النيوليبرالي، كما طرحها وولف ولويد، عبر منطق التراكم الرأسمالي. "التراكم الأوّلي" للرأسمالية هو سيرورة كما أوضحت لوكسمبورج، والسياسات النيوليبرالية هي الشكل الجديد لمنطق التراكم الرأسمالي في ظروفه الراهنة (لوكسمبورج، 1913/2019).

وصف وولف ولويد هذه العلاقة بأنها علاقة مشروطة؛ إذ إنّ الاستمرار التاريخي للاستعمار الاستيطاني يحتاج إلى آليات ونظم للتراكم الرأسمالي. وينطلق هذا التوصيف من فرضية معرفية أوضحتها لوكسمبورج مفادها أنّ ماركس قد أخطأ في فهمه لعملية "التراكم الأوّلي" حين جعلها حدثًا متوحدًا تاريخيًا ضروريًا انتهى في القرون الاستعمارية الأولى، من القرن الخامس الميلاديّ حتّى نهاية القرن السادس عشر الميلاديّ (Lloyd & Wolfe, 2016). ولكي نستطيع تحليل وفهم النظام النيوليبرالي وعلاقته بالأنظمة الاستعمارية الاستيطانية، نحتاج إلى توضيح ثلاثة جوانب لهذه الأطروحة التي يقدمها وولف ولويد في مقالتهما.

أولاً، مفهوم التراكم الأولي. وهنا يُطرح السؤال، ما هي الضرورة النظرية لفهم دور "التراكم الأولي"، كما صاغته الأدبيات الماركسيّة، في عملية إنشاء دول الاستعمار الاستيطانيّ؟ منظور ماركس لهذه العمليّة التاريخيّة كان مرتبطاً أساساً بنشأة الرأسمال الصناعيّ في أوروبا، من خلال تجميع فائض قيمة أولي لتحفيز آليّات وميكانيكيّات الرأسماليّة. والقصور الناتج عن هذا الفهم متعلّق بفهمنا لأشكال الاستعمار، وعلاقات الاستغلال الحاصلة والمتجدّدة لدى الجغرافيات غير الأوروبيّة، على أنّها حدث تاريخيّ متوحّد، ممّا يعيق فهم سيرورة الاستعمار الاستيطانيّ وعلاقتها بالرأسماليّة ومفهوم "التراكم الأولي". وهنا تجادل لوكسمبورج أنّ التراكم ليس أوليًّا فحسب، بل هو كذلك سيرورة مستمرّة ومتجدّدة؛ وعلى هذا فالاستعمار الاستيطانيّ متعلّق بالتراكم الذي منطقه السلب والمحو إزاء الشعوب المستعمرة ابتغاء الهيمنة وفرض الاستيطان وبناء الدولة.

ثانيًا، تكتّفت ممارسات الاستعمار الاستيطانيّ في القرن التاسع عشر، في سياق هيمنة الرأسمال الصناعيّ وإنتاج فائض من العمّال والفقراء الأوروبيّين. في المقابل، لم تُنتج الرأسماليّة حتّى الآن فائضًا من الشعوب أو المجموعات السكّانيّة وفقًا لمقالة وولف ولويد، وبالتالي لم يكن فائض من الطبقة العاملة عائقًا أمام توسّع الرأسماليّة عالميًّا، بل وُظف الفائض في الحروب والاستيطان. ولكن حديثًا، مع هيمنة النسق التكنولوجيّ عالميًّا و "الأمّته" في العسكريّة (وأقصد بها في هذا السياق استخدام التقنيّات والإلكترونيّات كأدوات للقمع)، اعتُبرت مجموعات سكّانيّة كاملة فائضةً وفقًا لترتيبات النظام الرأسماليّ. إذًا، مهمّة النظام النيوليبراليّ -وما يتخلّله من إنتاج وهيمنة تقنيّات عسكريّة ومراقبة والسيطرة إثر الحرب العالميّة على الإرهاب- تفكيك جميع أشكال التضامن الاجتماعيّ في الدولة، وإدارة فائض المجموعات السكّانيّة، وفي سياق الاستعمار يعمل على إبادة المجموعات الأصليّة سياسيًّا، وفيزيائيًّا في أحيانٍ كثيرة (المصدر السابق).

ثالثًا، نستنتج أنّ نمط التراكم الراهن للرأسماليّة والمحفّز للمشاريع الاستعماريّة الاستيطانيّة الراهنة هو النظام النيوليبراليّ. إثر ذلك، تقنيّات النيوليبراليّة للسيطرة ومحو فائض السكّان الأصليّ الفلسطينيّ، وإنشاء "مجالات الموت"، تُعتبر المهيمنة الأساسيّة للنظام النيوليبراليّ، ولا سيّما عندما نتحدّث عن إسرائيل (Shalhoub-Kevorkian, 2014). بعد تفكيك جميع مسؤوليّات ووظائف "دولة الرفاه"، أصبحت تقنيّات القوّة وإدارة فائض المجموعات السكّانيّة والعمل على محوها هي مسؤوليّة الدولة. كاستمراريّة للتراكم الرأسماليّ. وأوضح وولف ولويد في مقالتهما أنّ النظام النيوليبراليّ في فلسطين التاريخيّة يكمل مسار الاستعمار الاستيطانيّ في نزع الملكيّة والسيطرة والقمع، مشدّدًا على إعادة تشكيل المساحة والمجال العموميّ وفق تقنيّات وممارسات حديثة، وإنفاذ منطق المحو والسلب، وهكذا يتولّد معنى التراكم الرأسماليّ العالميّ من خلال الترتيبات العالميّة النيوليبراليّة الراهنة. ومن ثمّ تصبح المفاهيم التي أنتجتها النيوليبراليّة عالميًّا، حيال الإرهاب العالميّ، ذات تقسيمات عرقيّة -وفي سياق الاستعمار الاستيطانيّ: الإرهابيّ يقابل المجموعة الأصليّة.

إذًا، نرى بمنطق الأطروحة التي يقدّمها وولف ولويد أساس تحليلنا لما يجري في فلسطين التاريخيّة. والعمليّة الأساسيّة التي نجدها متكرّرة في الترتيبات العالميّة النيوليبراليّة هي التراكم من خلال تفكيك العمل والزراعة والإنتاج ورفع أسعار الفائدة، ممّا ينقل الثروة من أصحاب المشاريع والعمّال إلى القطاع الربعيّ الماليّ بواسطة الخصخصة وتفكيك القواعد العماليّة (داغر، 2018)، فضلًا عن تسريح العمّال لخلق فائض جديد من العاطلين عن العمل، لضبط الأجور وفقًا لترتيبات التراكم والنظام النيوليبراليّ. أدّى نمط التراكم النيوليبراليّ إلى صعود الإضرابات والعنف لدى مجموعات سكّانيّة تعرّضت للتهميش والإفقار وحذفها من سوق العمل، وهو ما ولّد الحاجة إلى التقنيّات العسكريّة والرقابة والسيطرة والقمع، بتشابه مع النظام النيوليبراليّ (هارثي، 2005، 123-165).

وأوضح ديفيد هارثي أنّ التراكم من خلال السلب الحاصل في النظام النيوليبراليّ هو نتيجة الأزمات الداخليّة لدى الرأسماليّة في إطار جغرافيّ سياسيّ محدّد. ويرى هارثي أنّ انطلاق النيوليبراليّة بدأت منذ عام 1970

كنقطة تطوّر لهذه الأزمات، وفي الأساس في الولايات المتحدة التي عملت على تحفيز النظام النيوليبرالي من أجل تثبيت هيمنتها أمام أوروبا -ولا سيما ألمانيا-، ودول آسيوية -ولا سيما اليابان-. هذه الانطلاقة كان مبتغاهما تسريع التراكم من خلال الآلية التي تحدّث عنها ألبير داغر، وهي تحفيز نظام عالمي ريعي مالي يهيمن على حركة المال وتراكمه (Harvey, 2004).

ويذكر هارفي أنّ مسألة إعادة إنتاج عمليّة التراكم بأنماط جديدة هي مسألة متعلّقة بمراحل تطوّر الرأسمالية التي تعتمد على الأزمات وفرط التراكم (Over accumulation)، وبالتالي فإنّ النمط الراهن الذي يتحدّث عنه هارفي، التراكم من خلال السلب، تصبح أهمّيته حاسمة في النظام الجديد، "ويحدث التراكم من خلال نزع المملّكية بطرق متنوّعة، وهناك الكثير من الأمور الطارئة والعشوائية في طريقة عملها. ومع ذلك، فهي منتشرة في كلّ مكان، بصرف النظر عن الفترة التاريخية وتحسّن بقوة عندما تحدّثت أزمات فرط التراكم في عمليّة إعادة الإنتاج الموسّعة في الأنظمة الرأسمالية" (المصدر السابق).

ويرى هارفي، اعتماداً على حاجة حانا آرنز، أنّ الإمبريالية في شكلها السابق والحديثة، التي يتحدّث عنها ويصوغ ملامحها نظرياً في المقالة، ستزيد من العنف والاستبداد والقتل والحروب، سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج. في هذا الصدد، نستطيع تكثيف فهمنا للعلاقة التي تحدّث عنها وولف ولويد، بين النظام النيوليبرالي والتقنيّات العسكريّة والمراقبة والقمع، أمام الجماهير المنتفضة ("الإرهابيين" على سبيل المثال -على حدّ تعبير الحكومات) التي تمثّل المجموعات الأصلية، التي لم تُعتبر فائضاً في ظلّ الترتيبات العالمية النيوليبرالية. بالتالي، نمط التراكم الحديث الذي حدث ضمن التشكيلات النيوليبرالية سيوجّه مصلحة الدول الاستعمارية نحو مزيد من القواعد العسكريّة وفرض الهيمنة (المصدر السابق).

المتغيّرات الأساسية في واقع محو الفلسطينيين

"تسارعت سيرورة الخصخصة، التي تعرّف في مراحلها الأولى كخصخصة زاحفة واكتسبت القوّة حتّى وصلت مرحلة النضوج في سنوات الألفين، وخصوصاً في فترة إصلاحات عام 2009، حتّى أصبحت عمليّة خصخصة شاملة ستنتسج في تناولها لاحقاً. أنشأت هذه الخطوة بني تحتيّة جديدة لتغيير الحيز، تعتمد على أطر عرقية وهرميّة جرت خصخصتها" (يفتاحيل وأقني، 2019).

النظر إلى المتغيّرات في الواقع الفلسطيني في الداخل، ضمن العلاقة الإداريّة والسياسيّة والاقتصاديّة المباشرة مع المؤسسة الصهيونيّة، التي رأينا أنّها تتخذ شكلاً جديداً من "نمط التراكم" الرأسمالي في سياق استعمار استيطانيّ لكلّ فلسطين على أساسات عرقية وقوميّة، تتيح البحث والكشف عن شبكة الفعل العنيف والإجرامي. بالتالي، حين ندرك الشبكة، سنتمكّن في الفصل الأخير من صياغة تمهيد نظريّ للعلاقة الحاصلة بين "نمط التراكم" النيوليبراليّ والفعل العنيف والإجراميّ من خلال محو وجود الفلسطينيين الاقتصاديّ والسياسيّ، دون حصر الفعل في هذا النمط، وإنّما بوعي للواقع والظروف والشروط الراهنة التي أنتجت لنا هذه الشبكة.

بدايةً، سأحاول فهم الشروط التي تكوّنت تاريخياً لدى الفلسطينيين في الداخل منذ عام تأسيس دولة الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ في عام 1948، التي بدأت في فترة الحكم العسكريّ (1948-1966) وأتاحت إمكانيّة محوهم، قانونياً واجتماعياً واقتصادياً بتفاعلها وتداخلها. تبنّت إسرائيل أنظمة الطوارئ الانتدابيّة (1945) مرجعيّة قانونيّة عسكريّة لإلغاء الوجود العربيّ الفلسطينيّ الباقي في أرضه، والمهيمن على معيشته، وكانت أنظمة الطوارئ هي الإطار للبنية العنصريّة التي ستشكّلها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الداخل في جوانب عدّة بدأت في فترة الحكم العسكريّ.

يذكر المؤرخ الاجتماعيّ يثير بويلم أنّ الحكم العسكريّ، باستناده إلى نظام الطوارئ، اخترق حياة الفلسطينيين اليومية والمدنية لإعادة تشكيلها وفق غايات الهيمنة، ومحو المرتكزات الجماعية. وتجسد ذلك من خلال فرض الرقابة على التنقل بين القرى والبلدان والوصول إلى الحقول الزراعية وأراضيهم، والتضييق على حرية العمل والتسوق والتجارة والصحة والتعليم من خلال إعاقه حركتهم، وإلغاء حريتهم السياسية والتعبير عن هويتهم العربية الفلسطينية من خلال التظاهرات والنشاطات الجماهيرية وتأسيس الأحزاب القومية، وأخيراً محو إمكانياتهم في تطوير اقتصادهم المعتمد على الأرض والزراعة (بويلم، 2015).

إلغاء الزراعة والبنية الاقتصادية التي اعتمدها الفلسطينيون كانت غاية أساسية للهيمنة، واستطاعت التحكم بمصيرهم، وفق التحولات السياسية والاقتصادية لدولة الاستعمار الاستيطانيّ؛ أي إنّ المهمة الأساسية هي إعداد بنية متكاملة تابعة ومحكومة لمؤسسات الدولة في كلّ مجربات الحياة اليومية. لذا، لم تكن مصادرة الأراضي حاجة استيطانية فحسب، وإنّما كانت كذلك حاجة لمحو الوجود الجماعيّ للأصلايين، وللتحوّل نحو "البرتلة" ضمن نظام "الاستعمار الداخليّ" كما أطلق عليه إيليا زريك (Zureik, 1979).

وكتب يثير بويلم، عام 2009، بشأن تفكيك الفلاحة الفلسطينية، قائلاً إنّها لم تندثر بخطوة واحدة، علماً أنّ الفلاحة استمرت بضع سنوات على الأقلّ، على نحو طبيعيّ ملائم للنموّ السكانيّ الفلسطينيّ (بويلم، 2009). وتابع قائلاً إنّ الفلاحة كانت حجر أساس التغذية للعائلات الفلسطينية التي بقيت، وكان منتجها يشكّل ما يقارب الـ 10% من منتج الدولة الاستعمارية في اللحوم والحليب خاصة، وذلك بالضبط ما أوعز للصهيوتية أن تتحرّك بسرعة في منتصف الخمسينيات، وبخطط واضحة، ومسارها "تحديث غير اليهود" أي تحويل العائلات الفلسطينية إلى عمال ماجورين في مراكزها الصناعية والخدماتية والزراعية (الكيوتسات).

تمثّلت هذه الخطط -**أولاً**- بمصادرة الأراضي؛ فقد صادرت إسرائيل حتى عام 1958 ما يقارب الـ 60% من أراضي كانت تحت ملكية مسجلة أو ملكية من خلال الفلاحة والعمل. وتمثّلت -**ثانياً**- بقطع علاقة الفلاحة الفلسطينية مع مصادر المياه، وعلى أثرها استطاعت الصهيونية ووزير الزراعة موشي ديان البدء بالخطة الرسمية، التي تقضي ببناء "نقابات الفلاحين" وتحويلهم (أي الفلاحين) إلى خدم لمصالح الدولة، وربطهم بالمياه من خلال منظومة تتيحها الدولة، والفلاحة التي سُمّيت "تقليدية" والتي تتضمّن تربية الدواجن يجب تركها، وزراعة الخضراوات هي الأولوية. وتمثّلت -**ثالثاً**- بتمويل هذه المشاريع من خلال استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية البخسة في العمل في السوق "الإسرائيلية" وموضعتهم في أسفل سلّم العمالة الإسرائيلية (المصدر السابق).

وأشار بويلم أنّه مع نهاية عقد واحد فقط، حتى عام 1968، فكّك ما يقارب الـ 73% من منظومة الفلاحة الفلسطينية في الداخل بالأساس نتيجة مصادرة الأرض، حيث إنّ تفكيك الفلاحة نُفذ بالتوازي مع خطة تحفيز الاستهلاك في القرى العربية الفلسطينية، من خلال تطوير البنى التحتية، لتعيد ضحّ هذه الأموال للسوق "الإسرائيليّ" في العمل والاستهلاك. سُمّيت هذه الخطة الخماسية، وأشرف عليها شموئيل طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (المصدر السابق).

ولا يختلف المجتمع الفلسطينيّ عن سائر المجتمعات المستعمرة؛ فالمنظومة الاستعمارية تستهدف بدايةً الملكية الخاصة لعائلات الفلاحين، بما أنّها تملك حريتها في العمل والغذاء، وتحوّلها لملكيتها كجماعة استيطانية، ومن ثمّ تنشئ جيش العمال الاحتياطيّ بعد سلب أراضي الفلاحين، بحسب كارل ماركس في مناقشته مع "نظرية الاستعمار الحديثة" البريطانية في القرن التاسع عشر (ماركس، 1867/1947). وهذا يبيّن لنا المراحل التي مرّت على الفلسطينيين في الداخل وفق التحولات في أنماط التراكم الرأسماليّ، وهو ما يعني أنّ نمط التراكم النيوليبراليّ ستكون له آثارٌ مدمّرة أخرى على المجتمع الفلسطينيّ، آثارٌ ستتيح بذلك نشوء أرضية لصعود شبكة العنف والجريمة المنظّمة المرتبطة بالنيوليبرالية كنظامٍ سياسيّ واقتصاديّ وعسكريّ.

كان فرض الهيمنة على الفلسطينيين في فترة الحكم العسكري مرحلةً أولى في تفكيك المجتمع، وعلى أُنْد ذلك بدأنا نرى التبعية الكاملة للمؤسسات الرسمية الاستعمارية، ولكن ظهرت بوادر مقاومة لدى المجتمع الأصلي الفلسطيني، ولا سيما في يوم الأرض (عام 1976)، وهذه كانت لحظة فاصلة في الإعداد الإسرائيلي لنمط تراكم جديد يحكم العلاقة بالفلسطينيين، ويفرغ التضامن الاجتماعي، ويفقد المجتمع.

تأتي سياسات الدولة في الهيمنة على الحيز المكاني والأرض ضمن سياق محو الوجود الفلسطيني وإعاقة تطوره الطبيعي في محيطه الجغرافي. يصف أورن يفتاحيل هذه السياسات والنظام والعلاقات بين الإدارة الصهيونية وطموحها في السيطرة على الأرض من جهة، والفلسطينيين ونضالهم في سبيل نيل حقوقهم من جهة أخرى، يصفها بـ "الإثنوقراطية". ويتضح هنا السياق الاستعماري الاستيطاني، من خلال إعادة تشكيل مجالات ومساحات الفلسطينيين في الحياة، سواء أكان ذلك من خلال الاقتصاد والزراعة، أم من خلال التخطيط المكاني والحيز (يفتاحيل، 2015).

جميع هذه السياسات تندرج في نمط تراكم معين وفق المرحلة التاريخية للنظام الاستعماري الاستيطاني؛ ويبرز السؤال: ما هو موقع الفلسطينيين، ولا سيما في الداخل الفلسطيني، في أنماط التراكم المتعددة؟ من خلال الإجابة عن هذا السؤال، سنتمكّن من صياغة تمهيد نظري للعلاقة التي تحقّق العنف والجريمة في الداخل ضمن نمط تراكم محدد، علمًا أنّ التغيير في نمط التراكم، كما تحدّث وُلّف ولُويد، لا يعني التغيير في النظام الاستعماري الاستيطاني، بل يعني تغييرًا في الأدوات والحاجات لإكمال المشروع الاستعماري الاستيطاني. لذا فإنّ نمط التراكم النيوليبراليّ أساسيّ للواقع الراهن الإسرائيليّ كما هو أساسيّ لدول رأسمالية استعمارية كالولايات المتحدة وغيرها.

وفي هذا السياق، "الكيرن كَييمت لإسرائيل" (الصندوق القومي الإسرائيلي) هي الأمثل لفهم أداة كولنيالية يتعدى دورها المساهمة في نمط التراكم، بل أساسيّ في النظام الاستعماري الاستيطاني. من خلالها سنوضح العلاقة بين أشكال النظام الاستعماري الاستيطاني الموجهة ضدّ الأصليين (السلب والقمع والاستغلال والمحو)، والتقلّب بين هذه الأشكال وفق حاجات الإدارة الاستعمارية الصهيونية، يعكس هذا التمييز الخاصّيات في أنماط التراكم النيوليبرالية، كما ذكرها وُلّف ولُويد في الطروحات التمهيديّة، وسنفضّلها في المبحث الأخير. لفتت سهام بشارة الانتباه إلى أنّ أدوار الصندوق مهمّة ومركزيّة في المشروع الكولونياليّ الصهيونيّ، وشارك في وضع سياسات الدولة القائمة بعد النكبة عام 1948 إزاء الأراضي، وفي صياغة ملكيّة الشعب اليهوديّ الأبدية على الأراضي الفلسطينية، سواء في ذلك التي سُلبت قبل النكبة وما جرى الاستحواذ عليه من أملاك اللاجئين الفلسطينيين إثر طردهم وتهجيرهم بسلاح العصابات الصهيونية، ووصفتها بأنّها "منذ تأسيسها حتّى بداية النكبة، تحوّلت الكيرن كَييمت إلى الأداة الصهيونية المركزية التي عملت على استعمار فلسطين بواسطة شراء الأراضي وتوطين اليهود عليها" (بشارة، 2015).

اقترن الصندوق بالهدف الأيديولوجي والقوميّ الذي حملته الصهيونية، وهذا يوضّح لنا الأدوار التي شغلها في المشروع الكولونياليّ منذ عَقْد مؤتمر المنظمة الصهيونية العالميّة الخامس. وفي ما يخصّنا للبحث، فهم دور الصندوق يسهم في فهم المتغيّرات الأساسيّة لدى الفلسطينيين في الداخل، منذ بقائهم تحت الإدارة الصهيونية المباشرة في فترة العامّين 1948-1949 من خلال سيرورة السلب الجارية للأراضي، وحصار القرى والبلدات والمدن العربيّة من خلال مستوطنات وقواعد عسكريّة ومناطق محظورة، يملكها الصندوق.

بدايةً، نجد أنّ الصندوق عمل جاهدًا بعد قيام الدولة لتثبيت مكانته السياسيّة والقانونيّة لمراكمة مكتسباته قبل النكبة، عبّر سلب أملاك اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وكذلك كانت هذه الخطوة ضمن سياق

نمط تراكم أولي للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وبالتالي تحوّلت الكيرن كِيّمت إلى جسم خاص يعمل على النهوض بالاستيطان اليهودي، ويحوّلها إلى المالك الأكبر للأراضي في الدولة. هذا منحها صلاحيات في المشاركة في القرار ووضع السياسات حيال الأراضي، وحقّ مصادرة أراضي، وحقّ الأسبقية في سلب أراضي اللاجئين والمهجرين وأراض غير مُعدّة للتطوير. وقد نجحت في ذلك، وسُنّ قانون الكيرن كِيّمت عام 1953، واستطاعت الهيمنة على 2.5 مليون دونم من الأراضي، وتوظيفها للجماعة الاستيطانية اليهودية، وصاغت العديد من قوانين الأساس التي تحدّد إستراتيجيات الدولة الاستيطانية، من خلال السلب والمصادرة، وتعميق مشكلات السكن والبناء لدى الفلسطينيين الذين داخل الدولة (المصدر السابق).

ختامًا، ذكرت بشارة أنّ الكيرن كِيّمت تعمل على ضمان الاستخدام اليهودي الصهيوني الحصري لأراضي فلسطين الانتدابية، وما زالت تؤدي هذا الدور منذ بداية القرن العشرين حتّى اليوم، وهي تخلق فضاءات ومساحات مفصولة على خلفيّة القومية والإثنية في دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية، سواء أكان ذلك في المدن أو في القرى، أم على مستويات السكن والبناء داخل المدن. وعزّزت هذه الممارسات مبادئ الكيرن كِيّمت التي أقيمت من أجلها، واستطاعت الدولة بالتالي الهيمنة على الفلسطينيين من خلال أدواتها الكولونيالية وفصلهم عن الأرض، وكذلك محاصرة ومصادرة ما تبقى من الأرض، ممّا يبيّن سيرورة سلب الأراضي والتحكّم بمصائر الفلسطينيين وفرض تبعيتهم للدولة (المصدر السابق).

ويشير يوسف جبارين إلى أنّ سياسات الكيرن كِيّمت، وغيرها من الأجسام الصهيونية الرسمية وغير الرسمية، عملت ونشطت ضمن سياسة تخطيط قُطريّ على أنقاض الفلسطينيين في عدّة محاور: الاستيطان في مناطق اعتُبرت قليلة السكّان اليهود، في النقب والجليل بشكل خاص، من أجل قلب الميزان الديمجرافي؛ سياسة توزيع السكّان على طول خارطة الفلسطينية، عبر مصادرة الأراضي وممتلكات اللاجئين والمهجرين في الداخل؛ استمرار محاصرة القرى والمدن العربية وتكثيف سكّانها ممّا يعيق نموّها وتطورها فيجعلها بالفعل مساحات عديمة الحياة إزاء العمران اليهودي (جبارين، 2015). وضمنت الدولة الاستعمارية الاستيطانية هذه النتيجة من خلال "سياسة الأفضلية القومية" كما يسمّيها راسم خمابسي، وتُعتبر آليّة حكومية للدعم وتوزيع الموارد في العديد من الجوانب الحياتية للسلطات والمجالس المحليّة، آليّة ترفض دعم الفلسطينيين إلّا على نحو ضئيل، ممّا يمنع ويعيق تلبية حاجات الفلسطينيين (خمابسي، 2015).

نظريّة في الأسرة: النيوليبرالية والعنف

"استفادات المافيا (الجريمة المنظّمة) استفادة كبيرة، أكثر من أيّ جهة فاعلة أخرى، وبخاصة منذ عام 1989، من التوسّع العالميّ لنموذج النيوليبرالية" (Armao, 2015).

يتناول المبحث الثالث ديناميكيات العنف في أشكاله المتعدّدة -من العنف الأسريّ حتّى الجريمة المنظّمة- عبر السياقات النيوليبرالية التي تكوّنت على مدار ثلاثة عقود في الدولة الصهيونية، التي تستهدف وجود الأصلانيين الفلسطينيين "الفائض". يأتي هذا استنادًا إلى الادّعاء الذي تناوله المبحثان الأوّل والثاني أنّ العنف الجاري في الداخل الفلسطينيّ تحت الإدارة الاستعمارية المباشرة مرتبط بنيويًا بنمط التراكم النيوليبراليّ.

يتشابك التداخل بين العنف والنيوليبرالية في ثلاثة مستويات: الاجتماعيّ - الاقتصاديّ؛ القانونيّ؛ السياسيّ. وسأحاول في المستوى الأوّل توضيح تبلور الجريمة اجتماعيًا عبر سياسات الإفكار، وإنتاج علاقات التبعية في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل من خلال تفكيكه، وخلق بنيّ اجتماعية متوائمة مع الجريمة المنظّمة. أمّا

عن القانوني، فهو محاولة لرصد دور جهاز الشرطة والأجهزة القانونية الأخرى في التعامل مع الجريمة المنظمة، أو بالأحرى - في خلق غطاء قانوني لها. وأما المستوى السياسي للظاهرة، فهو أن نراها جزءاً من سياسة الدولة تجاه المجتمع الفلسطيني، السياسة التي تكاملت مع نمط التراكم الراهن النيوليبرالي.

المستوى الاجتماعي - الاقتصادي: استطاعت الدولة، منذ عقودها الأولى، أن تهدم إمكانات الفلسطينيين الاقتصادية والمادية، وأن تفرض عليهم تبعية في هامش الاقتصاد الإسرائيلي. ومع حلول نمط التراكم النيوليبرالي في الثمانينيات، وفرضه على نحو حاسم مع بداية الألفية الثانية، تعمقت هذه التبعية نتيجة عدّة تحولات في الاقتصاد الإسرائيلي، على نحو ما نرى في عولمة السوق الإسرائيلي، وهو ما همّش جميع الورشات الصناعية البدائية عند الفلسطينيين، ودخول شركات عالمية إلى السوق جزءاً من العولمة الاقتصادية، حيث فرضت العولمة معايير جديدة للعمل والأجور، على رأسها التعليم والخبرة (شفرمان، 2012).

سلّطت المعايير الجديدة الضوء على ضعف وهزال منظومة التربية والتعليم المتبعة في المجتمع العربي. وقد أشار سامي مرعي، في الثمانينيات، إلى هذه الأزمات الحادة والسياسات التي عمّقت الفجوة بين أساليب التعليم الحديثة، مقارنة بأساليب التعليم التي اتبعتها المنظومة الإسرائيلية في المدارس العربية. فكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسات تصاعداً في نسبة البطالة ونسبة العائلات الواقعة تحت خط الفقر، فضلاً عن اقتصار العمالة الفلسطينية بالأساس على المهن الأولية ("لُو_تِك"). وطرح سامي مرعي نظرية بشأن سياسات التربية الإسرائيلية الكولونيالية في المدارس العربية عموماً، ملخصها أنّ هذه السياسات تُسكّلهم معرفياً واجتماعياً، وتعمل على إعدادهم لمهنٍ أولية (مقالة التربية والهوية والثقافة في التربية والهوية: لذكرى الدكتور سامي مرعي، 1986).

ضمن السياسات النيوليبرالية، قلّصت الدولة مدفوعات الضمان الاجتماعي (على سبيل المثال: مخصصات التأمين الوطني لمحدودي الدخل، وللعاقلين عن العمل، ولذوي الاحتياجات الخاصة وللأطفال وغيرهم). علاوة على هذا، ثمة سياسات تمييزية تمارس تجاه السلطات المحلية العربية، وشُحّ في تمويلها من قبل الوزارات المختلفة. أدت هذه العوامل، مجتمعاً، إلى تفاقم حدة فقر المجتمع العربي وازدياده على الصعيد الفردي (لدى العائلات العربية الفلسطينية)، وعلى الصعيد المجتمعي (في البلدات والمدن العربية الفلسطينية) كما تشير جميع المعايير الاقتصادية المتبعة (على سبيل المثال: خط الفقر والعناقد الاجتماعية الاقتصادية). وفي ظل الظروف المعيشية الصعبة وأجور العمل المتدنية، يجد الشباب في الجريمة طريقاً لعمل ذي أجر عالٍ؛ وهذا ما يخلق عائلات مولدة "للقوى العاملة للإجرام" التي تتيح إمكانيات لأجور عالية ضمن سياق "غير قانوني".

وهذا يؤكّد أنّ الفقراء هم ضحايا الإجرام والعنف، وأول من تضربهم الجريمة المنظمة بصورة مباشرة وغير مباشرة على حدّ سواء. أسهم نمط التراكم النيوليبرالي في الداخل الفلسطيني الذي انتهجته الحكومات الإسرائيلية في إفقار الفلسطينيين، فكانت له آثار مأساوية على المستوى الاجتماعي لدى الفلسطينيين في الداخل. والسؤال هنا: كيف اقتدر هذا بالجريمة المنظمة أو حقّها؟ وكيف ترابطت المستويات (الاجتماعي - الاقتصادي؛ السياسي؛ القانوني) نظرياً في الواقع، لتصبح جريمة منظمة، تساعد أو تعمل بالوكالة لمصلحة الدولة الاستعمارية الاستيطانية؟

ترتبط هذه الأجزاء من خلال الهامش الذي خلقته الدولة للجماعات المهمّشة، ولا سيّما الفلسطينيين؛ فحينما تتقلّص الأجور والأموال وأنظمة الرفاه، في موازاة هدم بنى اجتماعية، تصبح الجريمة مخرّجاً مالياً، وتغدو "السوق السوداء" هي الوحيدة التي تلبي حاجات الجماعات المهمّشة (Alvarado, & Massey, 2010).

ثمة بحث نُشر مؤخراً تناول العلاقة بين النيوليبرالية ومؤسّراتها العالمية (التجارة الحرّة؛ الخصخصة؛ السوق المُعوّمة؛ الضرائب - على سبيل المثال) والجريمة على أنواعها (كالعنف المنزلي، والجرائم الناتجة عن معاملات

مع "السوق السوداء")، اعتمادًا على مؤشرات العنف والسياسات النيوليبرالية التي تنشرها الأمم المتحدة. وضح البحث أنّ تصاعد الجريمة والعنف في الواقع الراهن متشابك مع تصاعد سياسات نيوليبرالية على صعيد الدول. ومما ورد في البحث: "يوفر التحليل الإحصائي في الدراسة قليلًا من الدعم لفرضية النيوليبرالية-العنف، باستخدام المؤشرات العالمية. ومع ذلك، عند فحص العوامل التي تشكّل هذه المؤشرات، نكتشف أنه مع ازدياد حجم العبء الضريبي للحكومة والسياسات النيوليبرالية عبر الدول، تزداد معدلات جرائم القتل [...] ويبدو أنّ سياسات الحكومات النيوليبرالية تزيد من الفقر وعدم المساواة مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات القتل" (McLean, Long, Stretesky, Lynch & Hall, 2019, 53).

يشير هذا البحث إلى العلاقة السببية بين الجريمة المنظّمة وحجمها وتصاعد نمط التراكم النيوليبرالي وسياساته. ولكن كيف حصل ذلك تاريخيًا على **المستوى القانوني**؟ تطوّرت المنظّمات الإجرامية في هامش الدولة الاستعمارية الاستيطانية (المجتمع الفلسطيني)، في أعقاب القضاء على الجريمة المنظّمة في المجتمع اليهودي، أو تجفيف تحرّكاتهما، وكان ذلك متشابكًا مع الجسم القانوني وإنفاذه (الشرطة). وكتبت سهى عزّاف تقارير صحافية شارحةً هذه العلاقة تاريخيًا ومدى أهمّيتها في استمرار الجريمة المنظّمة في الداخل الفلسطيني (عزّاف، 2020).

نضيف إلى كلّ ما سبق أنّ هذه العلاقة هي بنويّة في الواقع الراهن، من خلال رصد دور الشرطة وأجهزة "إنفاذ القانون" ضمن نمط التراكم النيوليبرالي الذي يحفّز على المراقبة والهيمنة العنيفة وزيادة الأسلحة، على نحو ما رصدها وولف ولويد. وبالتالي أهمّية جهاز الشرطة في هذا السياق، وخدمة مصالحه وتراكم ربحه، تكون من خلال الحصول على دور أكبر في الهامش العربي الفلسطيني الذي خلقته أنماط التراكمات التاريخية والمصالح والمستويات السياسية التي سنتحدّث عنها.

دور الشرطة في الجريمة المنظّمة غير مرتبط بالإهمال أو التقصير، بل بضرورة اجتماعية واقتصادية ضمن نمط التراكم النيوليبرالي في سياق استعماريّ استيطانيّ تتمثّل (الضرورة) في الاستثمار بالتقنيّات العسكرية وأحدث تكنولوجيا المراقبة والقمع.

بدأت هذه العلاقة في أعقاب الانتفاضات الفلسطينية، ولا سيّما في أعقاب استجلاب "عملاء إسرائيل" من الضفة الغربية وقطاع غزة ودورهم في الجريمة المنظّمة مع غطاء قانوني، في شراء الأسلحة مع رخص الشرطة. وفي ظلّ البطالة والفقر الشديد لدى الفلسطينيين في الداخل، فتحت هذه العلاقة باب الجريمة و "السوق السوداء" على مصراعيه. وكما أوضح وولف ولويد، فإنّ سياسة الاستعمار الاستيطانيّ تهتمّ بزيادة الأسلحة وزيادة المجرمين وزيادة العنف لمحو وسلب الأصلايين وجودهم على عدّة صعد؛ سياسية واقتصادية واجتماعية. وهذا ما يفسّر سياسات إسرائيل المتراخية تجاه تجارة الأسلحة، وتغلغلها في المجتمع الفلسطيني، إذ إنّ هذا يصبّ في مصلحة مشروعها الاستعماريّ الاستيطانيّ في تفكيك وتدمير المجتمع ومحوه اجتماعيًا (المصدر السابق، الجزء الرابع).

جاء في تقارير سهى عزّاف على لسان أحد المجرمين، متحدّثًا عن الشرطة وأجهزة الدولة الأخرى: "إنّهم يكرهوننا. هم يكرهون العرب. من ناحيتهم، وجود عرب أقلّ أفضل لهم. كلّ القضيّة اليوم هي قضيّة مال وقوّة". في هذه الكلمات ما يدلّ على تعامل الشرطة والأدوار التي تتخذها في الحفاظ على الجريمة وتحفيزها، من خلال السماح بانتشار السلاح، ومراكز الشرطة التي لا تعمل إلاّ لقمع المواطن المسالم أو المحتجّ على سياسات الدولة. بعبارة أخرى، ضمن نمط التراكم النيوليبرالي، هذه "السلع الأمنيّة" هي التي تشكّل الربح وتراكمه؛ فهي لم تعد تعبّر عن إهمال أو عدم اكتراث، بل هي سياسة واضحة وضرورية للمشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ.

في القصص التي تُروى في التقرير بشأن تعاطي الشرطة مع المجرمين تتضح غايتها، وهي الحفاظ على منظّمات الإجرام ضمن الوظائف والمهمّات الأساسية لتدعيم سيرورة سلب ومحو الفلسطينيين، شريطة ألاّ تقترب هذه

المنظّمات والأسلحة إلى المجتمع اليهودي والقضايا المتعلقة بالأمن القومي للدولة الاستعماريّة الاستيطانيّة. وعلى هذا النحو هي تحافظ على قوّة المنظّمات وشرعيّتها من خلال لجان الصلح التي حلّت محلّ السبل والأذرع القانونيّة البديهيّة (الشرطة والمحاكم -على سبيل المثال). تتداخل لجان الصلح مع المنظّمات الإجراميّة بالتعاون مع الشرطة، ممّا يثبّت ويعزز المنظّمات الإجراميّة. بما أنّها أصبحت الذراع التنفيذيّ لتحصيل مآرب الدولة من خلال الاستيلاء والسلب وتفكيك المجتمع بصورة أفضل من جهاز الشرطة و "الأجهزة الأمنية"، مدفوعة بالتعدّلات الهيكلية الاقتصادية النيوليبراليّة وتدنيّ المستوى المعيشيّ لدى الفلسطينيين (المصدر السابق).

من الجدير أن نشير إلى أنّ قضيتي حماية المجتمع اليهودي من آثار الجريمة المنظّمة في الأوساط العربيّة الفلسطينيّة هي بالضبط وظيفة أساسية لمراكز الشرطة، والخطّة الحكوميّة لزيادة عدد المراكز تأتي ضمن التشابك بين أمرين: **الأوّل** حماية المجتمع اليهودي وتكثيف العنف في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ؛ **الثاني** تجنيد الفلسطينيين داخل مراكز الشرطة، ممّا يعني تعميق الجريمة المنظّمة وأدواتها كالسلاح وغيره. جميع هذه الأمور متداخلة ومتربطة؛ فالعلاقة أو المصالح بين المتعاونين والمجنّدين في الشرطة من جهة، والمنظّمات الإجراميّة من جهة أخرى، هي علاقة توافق (المصدر السابق، الجزء الخامس).

ينقلنا هذا إلى **المستوى السياسيّ**، وما تعنيه الأسرلة رهنًا ضمن نمط التراكم النيوليبراليّ؛ فهي لم تعد مجرد مسألة انتماء فلسطينيّين لدولة الاستعمار الاستيطانيّ، سواء أكان ذلك خوفًا أو رغبةً أو أداة للعيش، بل هي أعمق من ذلك، ومتشابكة مع الفعل الإجراميّ والعنف ومنطق محو المجتمع العربيّ الفلسطينيّ على عدّة صعد، وبالتالي فإنّ مراجعة مفهوم الأسرلة ضرورة، ضمن نمط التراكم النيوليبراليّ.

أوضح محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة العليا، أنّه معارض لإقامة مراكز الشرطة في الداخل الفلسطينيّ، لأنّ وظيفة هذه المراكز ليست حفظ أمن الفلسطينيين، بل هي ترمي إلى تجنيدهم واختراق المجتمع والعمل على أسرلة الفلسطينيين (المصدر السابق). وهنا نعي أنّ المستوى السياسيّ للتداخل بين نمط التراكم النيوليبراليّ والعنف يحمل مشروعًا سياسيًا للهيمنة وإعادة صياغة مفاهيم الانتماء والولاء والهويّة السياسيّة، وذلك عبر التفكيك ومحو الوجود الأصليّ الجماعيّ والسياسيّ.

إذًا، الأسرلة في الراهن مع تقدّم هيمنة نمط التراكم النيوليبراليّ وأثره على الفلسطينيين في كلّ مجالاته، من عنف ومنظّمات إجراميّة ومراكز شرطة وأسلحة وكاميرات مراقبة وقتل، هي المشروع السياسيّ الإسرائيليّ الموجه إلى الداخل الفلسطينيّ في البلدات والقرى والمدن. ولعلّ المنظومة الأكثر خصوبة لتكثيف جميع هذه العلاقات، التي أوردناها سابقًا في البحث الأوّل، هي الانتخابات للسلطات المحليّة.

تشير سهى عذاف، في تقاريرها الشاملة في مسألة العنف، أنّ هيمنة المنظّمات الإجراميّة توغّلت في عدّة سلطات محليّة للحصول على "الغنيمة"، بما أنّ السلطات المحليّة تُعدّ مصادر "إنتاجيّة" مع غياب الصناعة والاقتصاد القويّ. وتتدخّل المنظّمات الإجراميّة في سيرورة الانتخابات، إمّا بإطلاق النار على مرشّحين، و/أو بدعم حملات انتخابيّة، و/أو بتحفيز صراعات عائليّة وبيعها السلاح، و/أو بدعم مرشّح بالأموال والسلاح، و/أو بإرغام سلطات محليّة على التوقيع معها على مناقصات، وغير ذلك (المصدر السابق).

حين ننظر إلى مدى التشابك بين المنظّمات الإجراميّة والسلطات المحليّة ودور الشرطة في ذلك، نعي أنّ نمط التراكم النيوليبراليّ ليس عاملاً ثانويًا في تثبيت هذا الواقع؛ ففرص الأسرلة وإتاحتها لمحو الجماعة الفلسطينيّة الأصليّة -سياسيًا أو فيزيائيًا وبدون تكاليف تقع على الدولة- أصبحت مهمّة المنظّمات الإجراميّة.

خاتمة: نمط التراكم النيوليبرالي يُنتج الأسرلة والعنف والفقير

"الأسرلة أصلاً لا تعني تهوُّد العرب في إسرائيل، ولا تعني تخليهم عن ثقافتهم، وإنما تعني تعديل هذه الثقافة وتغييرها على نحوٍ يجعل تطيرها في الإطار الإسرائيلي ممكناً؛ أي باختصار تشويهاً. وهذه هي بالضبط عملية نشوء العرقي الإسرائيلي" (بشارة، 1995، 26).

تغيّر مفهوم الأسرلة راهناً مرتبط بالتغيّرات وآثار نمط التراكم النيوليبرالي على الواقع الاستعماري الاستيطاني الذي يعيشه الفلسطينيون في الداخل، ومعانيه الاجتماعية تنطلق ممّا وصفه عزمي بشارة، من حيث إنّها لا تعني تهويد العرب فكرياً أو ثقافياً، بل هي تشويه لهم. وهذه تُعدّ نقطة انطلاق ولكنها ليست كافية، لأنّها تتجاوز التشويه في مستوى الفكر والثقافة إلى تشويه الوجود ومحوه على عدّة صُعد على نحو ما أوضحنا في ما سبق.

أنتج نمط التراكم النيوليبرالي حالةً من العنف الشديد والمنظّم في الداخل الفلسطيني، من خلال مدّه بالشرعية القانونية أو بالأدوات أو بالغطاء السياسي، وهنا نقف على مشارف مشروع سياسي إسرائيلي يخترق تشويه الوعي الفلسطيني إلى محو الوجود الفلسطيني.

أوضحنا أنّ أنماط التراكم الرأسمالية متجددة وتتخذ أشكالاً متعدّدة، وفقاً للفترة وحاجاتها، وبالتالي فإنّ نمط التراكم النيوليبرالي هو حاجة وضرورة للمشاريع الاستعمارية الاستيطانية خاصة، والمنظومة العالمية عامّة، لضمان تراكم أرباحها وفقاً للنظريات الماركسيّة في هذا الخصوص، أو على نحو ما وصفه وولف ولويد بأنّه التراكم النيوليبرالي في شكله العسكري، وأنّ تراكم الربح من خلال تجارة السلاح وأجهزة الأمن والمراقبة وقمع التمردات هو الأساس التقني لهذا النمط الذي يرمي إلى التراكم من خلال السلب والمحو.

حين نرصد العلاقات التي تكوّنت تاريخياً، إزاء الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الحكم المباشر للإدارة الاستعمارية الصهيونية، نجد أنّ سلب الأراضي كان عاملاً أساسياً في تكوينهم الاجتماعي والاقتصادي الراهن، والبقاء ضمن دائرة التأثير الاستعمارية. ولكن مع تحوّل نمط التراكم إلى النيوليبرالية، أصبحت المسألة أكثر تعقيداً؛ فهي لم تُعدّ مسألة بقائهم تحت التبعية، بل تحت القمع المباشر والفقير وتحفيز العنف والجريمة المنظّمة والتفكيك والمحو، محاولةً للتخلّص من فائض الأصلايين الذي أنتجته النيوليبرالية.

راهناً، تشكّلت بنية العنف الداخلية، التي تتضمن الجريمة المنظّمة وشبكتها الاقتصادية والعنف المنزلي (في مستوياته الجندرية والسياسية والفكرية) وأشكالاً أخرى من العنف، بالتزامن مع نشوء التراكم النيوليبرالي الإسرائيلي في السياق الفلسطيني، وعلى أثر ذلك أرى أنّ سيرونة الأسرلة أصبحت تحمل معها بنية العنف في المجتمع، على العكس من أنماط التراكم السابقة، التي لم تحدّد من خلال التقنيات وتكنولوجيا عسكرية على نحو رئيسي، إلا أنّها تحدّدت من خلال سلب الأرض والعمالة الفلسطينية في داخل الخط الأخضر.

المراجع

- بشارة، سهاد. (2015). "الكيرن كتيمة لإسرائيل". لدى: نديم، روحانا؛ وأريج، صباغ-خوري (محرران). [الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع](#). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. ص 207-220.
- بشارة، عزمي. (1995). العربي الإسرائيلي: الخطاب السياسي المبتور. [مجلة الدراسات الفلسطينية](#)، المجلد 6 (24). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بويل، يثير. (2009). إخضاع الاقتصاد العربي في إسرائيل لصالح الوسط اليهودي 1958-1967. [هَمَزْرَاح هَخْدَاش](#) (الشرق الجديد)، المجلد 48. ص 101-129. (بالعبرية)
- بويل، يثير. (2015). "الحكم العسكري". لدى: نديم، روحانا؛ وأريج، صباغ-خوري (محرران). [الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع](#). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. ص 59-69.
- جبارين، يوسف. (2015). "سياسة التخطيط القطري في إسرائيل". لدى: نديم، روحانا؛ وأريج، صباغ-خوري (محرران). [الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع](#). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. ص 221-231.
- خميسي، راسم. (2015). "مناطق الأفضلية القومية". لدى: نديم، روحانا؛ وأريج، صباغ-خوري (محرران). [الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع](#). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. ص 123-131.
- داغر، ألبير. (2018، 2 تموز). كينز: السياسة الاقتصادية البديلة [2/1]. [الأخبار](#). ملحق رأس المال.
- شفرمان، كارين تمار. (2012، 2 آب). تخطي الحدود: الفقر واللامساواة في إسرائيل. [پارلمنت](#) (برلمان)، العدد 63. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية)
- عرّاف، سهى. (2020، 14 كانون الثاني). "دولة داخل دولة": هكذا سيطرت منظمات الإجرام على المجتمع العربي (ترجمة سليم سلامة). [موقع عرب 48](#).
- ماركس، كارل. (1947). [رأس المال](#) (ترجمة راشد البراوي). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. (النسخة الأصلية نُشرت عام 1867). المجلد الأول، الجزء الثاني، ص 226-234.
- مقالة التربية والهوية والثقافة في التربية والهوية: لذكرى الدكتور سامي مرعي. (1986). [مجلة المواكب](#). الناصرة: مطبعة النهضة.
- لوكسمبورج، روزا. (2019). [عن الثورة والحزب وأقول الرأسمالية - نصوص مختارة](#) (ترجمة أحمد فاروق). مؤسسة روزا لوكسمبورج. (النسخة الأصلية نُشرت عام 1913).
- هارفي، ديفيد. (2005). [الوجيز في تاريخ النيوليبرالية](#)، (ترجمة وليد شحادة). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ص 123-165.
- يفتاحيل، أورن. (2015). "المواطنة العربية الفلسطينية في إسرائيل". لدى: نديم، روحانا؛ وأريج، صباغ-خوري (محرران). [الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع](#). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. ص 141-149.

- يفتاحيل، أورن؛ وآقني، نوفار. (2019، 29 تموز). "التأخضة" - التأميم والخصخصة، السكن والفجوات. [قضايا إسرائيلية](#)، عدد 74. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار". ص 9-30.
- Alvarado, Steven Elias, & Massey, Douglas S. (2010). Search of peace: Structural adjustment, violence, and international migration. [The Annals of the American Academy of Political and Social Science](#), 630 (1). Pp. 137-161.
- Armao, Fabio. (2015). Mafia-owned democracies: Italy and Mexico as patterns of criminal neoliberalism. [Tiempo devorado](#), 2 (1). Pp. 4-21.
- Harvey, David. (2004). The new imperialism: Accumulation by dispossession. [Socialist register](#), 40 (1). Pp. 63-87.
- Lloyd, David, & Wolfe, Patrick. (2016). Settler colonial logics and the neoliberal regime. [Settler Colonial Studies](#), 6 (2). Pp. 109-118.
- McLean, Craig; Long, Michael A.; Stretesky, Paul B.; Lynch, Michael J., & Hall, Steve. (2019). Exploring the relationship between neoliberalism and homicide: A cross-national perspective. [International Journal of Sociology](#), 49 (1). Pp. 53-76.
- Shalhoub-Kevorkian, Nadera. (2014). Criminality in spaces of death: The Palestinian case study. [British Journal of Criminology](#), 54 (1). Pp. 38-52.
- Zureik, Elia. (1979). [The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism](#). Routledge.